مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

آذار/مارس 2013

OCHA

نظرة عامة

لا يزال السكان المدنيون في الأرض الفلسطينية المحتلة يدفعون ثمن الصراع والعنف المستمرين، لاسيما في قطاع غزة.

ردا على إطلاق جماعات فلسطينية مسلحة صواريخ باتجاه إسرائيل، فرضت السلطات الإسرائيلية سلسلة من القيود على تنقل الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه. تضمنت هذه القيود إغلاق معبر كيرم شالوم لعدة أيام، وهو المعبر الوحيد لنقل البضائع بين إسرائيل وقطاع غزة العامل حالياً، وفرض مزيد من القيود على تنقل الأشخاص عبر معبر إيريز، وخفض المنطقة البحرية التي يمكن لصيادي الأسماك الوصول إليها إلى النصف، من ستة أميال بحرية إلى ثلاثة أميال بحرية من الساحل. وأدت هذه القيود إلى نقص مؤقت في بعض البضائع المهمة وقوضت على وجه العموم حقوق وسبل العيش للسكان الأشد ضعفاً.

محتويات التقرير

تشديد القيود المفروضة على حرية الوصول في قطاع غزة 2
استمرار القيود المفروضة على التصدير 7
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تتعاون من أجل الإزالة الآمنة للأنقاض التي خلفها الهجوم العسكري «عمود السحاب» 8
إعادة إعمار المدارس في غزة في أعقاب الهجوم العسكري «عمود السحاب» 9
تهجير ما يزيد عن 30 عائلة تهجيرا مؤقتا لإفساح المجال أمام إجراء تدريب عسكري إسرائيلي 11
استجابة المركز التعاوني السويدي تستهدف الأراضي الزراعية في النبي صمويل 14
موجات الآفات والأمراض الزراعية الحالية في الأرض الفلسطينية المحتلة 15
حوادث الوصول تؤدي إلى فقدان 52 يوم عمل، وتحسن وصول فرق العمل الإنساني إلى غزة ومنها 17

أبرز التطورات

- السلطات الإسرائيلية تقلص منطقة صيد الأسماك من 6 إلى 3 أميال بحرية
- إغلاق معابر غزة يؤدي إلى نقص المواد وزيادة القيود المفروضة على التنقل
- تهجير المزيد من سكان الضفة الغربية مؤقتاً بسبب تدريبات عسكرية

أبرز الأرقام في آذار/مارس 2013

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	3
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	497
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	236
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	2
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	92%

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 34% من التمويل

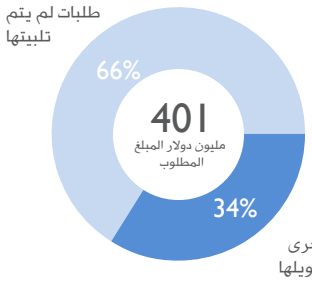

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 582 2 (0) 972+ | فاكس 9962 582 2 (0) 972+ | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

أبرزت التطورات التي شهدها آذار/مارس، أيضاً، دور المجتمع الدولي في تخفيف أثر العنف والصراع عن سكان غزة المدنيين. وتعاونت خلال هذا الشهر وكالتان من وكالات الأمم المتحدة على تنفيذ مشروع يهدف إلى إزالة ما يقرب من 50,000 طن من الأنقاض التي خلفها تدمير المباني خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي «عمود السحاب» في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، بما في ذلك إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات بصورة آمنة. وحتى هذا التاريخ من عام 2013، قتل مدنيان فلسطينيان وأصيب 17 آخرون بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات في غزة جميعهم أطفال عدا شخص واحد.

أدت العمليات الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، أيضاً، إلى إلحاق أضرار بما يقرب من 300 منشأة تعليمية في أنحاء غزة، كانت الأضرار التي لحقت بعشرة منها جسيمة. وخلال الشهر واصلت وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة في عملية إصلاح المدارس ومؤسسات التعليم الثانوي المتضررة إذ تعهدت الوكالات بإصلاح معظم المرافق التعليمية المتضررة. بالرغم من ذلك، لا تزال هنالك فجوة كبيرة فيما يتعلق بإعادة تأهيل 72 روضة أطفال متضررة.

وفي تطور إيجابي خلال الربع الأول من عام 2013، وافقت السلطات الإسرائيلية على ما يقرب من 90 بالمائة من طلبات الحصول على تصاريح التي قدمها موظفو المنظمات غير الحكومية الدولية للدخول إلى غزة مقارنة بالموافقة على ثلثي الطلبات التي قدمت خلال الربع الأخير من عام 2012. ويعزى ذلك جزئياً إلى النظام الإلكتروني الجديد الذي طُبِّقَ خلال هذه الفترة وزاد من فاعلية وشفافية عملية تقديم الطلبات. لكن في المقابل، طرأ انخفاض على معدل الموافقة على الطلبات التي قدمها سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية للدخول إلى غزة من 70 إلى 65 بالمائة.

أدانت الأمم المتحدة بصورة متكررة إطلاق جماعات فلسطينية الصواريخ باتجاه جنوب إسرائيل ودعت السلطات القائمة في غزة بحكم الأمر الواقع إلى ضمان محاسبة المسؤولين عن ذلك. ورغم أنّ إسرائيل لديها مخاوف أمنية مشروعة من إطلاق الصواريخ ولها الحق في معالجة هذه المخاوف، إلا أنّ ردها يجب أن يكون متناسباً مع التهديد الأمني المحدد ويجب ألا يكون موجهاً ضد السكان المدنيين وألا يكون ذا طبيعة عقابية. وأثارت القيود التي فرضتها إسرائيل على حرية الوصول في آذار/مارس مخاوف في أوساط منظمات العمل الإنساني فيما يتعلق بالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني وخصوصا فيما يتعلق بحظر العقاب الجماعي.

> *ما زال السكان المدنيون في الأرض الفلسطينية المحتلة يدفعون ثمن الصراع والعنف المستمرين، لاسيما في قطاع غزة.*

قطاع غزة

تشديد القيود المفروضة على حرية الوصول في قطاع غزة

مخاوف إزاء تطبيق العقاب الجماعي

للمرة الثانية منذ اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 فرضت إسرائيل من جديد قيوداً على غزة. وتقول الحكومة الإسرائيلية أنّ هذه التدابير فرضت رداً على إطلاق جماعات فلسطينية مسلحة الصواريخ على جنوب إسرائيل في 21 آذار/مارس 2013 وفي السياق الأوسع المتعلق بفشل حماس في احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار. وشهد كل من معبري إيريز وكيرم شالوم إغلاقاً طويلاً خلال الشهر مما أدى إلى مزيد من القيود على تنقل الأشخاص والبضائع بين غزة والضفة الغربية وإسرائيل. كذلك، جرى تقليص وصول صيادي الأسماك إلى البحر مرة أخرى من ستة إلى ثلاثة أميال بحرية وفي الوقت ذاته تواصلت القيود المفروضة على الأراضي المتاخمة للسياج الحدودي. إنّ لهذه القيود المفروضة عند نقاط الوصول الرئيسية وعلى الموارد الطبيعية آثاراً إنسانية سلبية خطيرة على سكان غزة.

*المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها إلى مجموعة الحماية وقطاع الأمن الغذائي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأغذية العالمية.

وأدانت الأمم المتحدة إطلاق الصواريخ العشوائي من قطاع غزة.[1] كذلك تثير التدابير التي اتخذتها إسرائيل هذا الشهر رداً على إطلاق الصواريخ مخاوف جدية بخصوص حظر العقاب الجماعي بموجب القانون الدولي الإنساني.

القيود المفروضة على تنقل البضائع والأشخاص

في الثالث من آذار/مارس وفي الفترة بين 21 و27 آذار/مارس، سمحت السلطات الإسرائيلية بعبور الحالات الإنسانية الفلسطينية المصرح لها فحسب (المرضى والزيارات العائلية للمرضى)، عبر معبر إيريز وأغلقت معبر كيرم شالوم وهو المعبر الوحيد العامل في غزة[2] لنقل البضائع منها وإليها.[3] وأغلق معبر كيرم شالوم أيضا يوماً واحداً خلال الشهر (4 آذار/مارس) بسبب خلاف في الجانب الفلسطيني بين مشغلي المعبر والسلطات المحلية.

ولم يُسمح سوى لعدد محدود من الحالات الإنسانية والتجار الفلسطينيين بعبور معبر إيريز إلى إسرائيل والضفة الغربية، منذ تشديد الحصار في عام 2007؛ ولم يُسمح في عام 2012 بعبور سوى 130 شخصاً فقط يوميا في المتوسط،[4] مما أعاق الوصول إلى الخدمات الطبية المتخصصة ومؤسسات التعليم العالي وفرص كسب العيش. يعتبر التجار الذين تربطهم علاقات تجارية مع إسرائيل والضفة الغربية، عنصراً مهماً لاقتصاد غزة، وبالتالي فإنّ فرض قيود على تنقلهم يقوض الظروف الاقتصادية الهشة أصلا في غزة. وتأثر تنقل الأشخاص خارج غزة بمزيد من التعقيدات في آذار/مارس بسبب نظام جديد يتطلب من المسافرين الحصول على تصريح خروج من سلطات حماس قبل المغادرة.[5]

> *"في أعقاب إغلاق معبر كيرم شالوم، بدأ المخزون من غاز الطهي ومنتجات الألبان والفواكه الطازجة التي يُستورد معظمها من إسرائيل بالانخفاض."*

وزاد إغلاق معبر كيرم شالوم من خطر نقص المؤن للسكان المدنيين الذين يحصل 80 بالمائة منهم على مساعدات. إنّ ما يقرب من 40 بالمائة من البضائع التي تدخل عبر هذا المعبر هي مواد غذائية وغيرها من المستلزمات الأساسية، بما في ذلك غاز الطهي. وفي أعقاب إغلاق معبر كيرم شالوم بدأت مستويات مخزون غاز الطهي ومنتجات الألبان والفواكه الطازجة التي يُستورد معظمها من إسرائيل بالانخفاض مما اضطر برنامج الأغذية العالمي على تعليق برنامج توزيع الغذاء مؤقتا الذي يشمل ما يزيد عن 600,000 شخص من غير اللاجئين في غزة. وقد يؤدي إغلاق المعبر لفترات طويلة إلى نقص أوسع في الغذاء. واستجابة لنقص المواد الطبية في مستشفيات غزة، سهلت السلطات

واردات غزة عبر معبر كيرم شالوم خلال آذار/مارس 2013

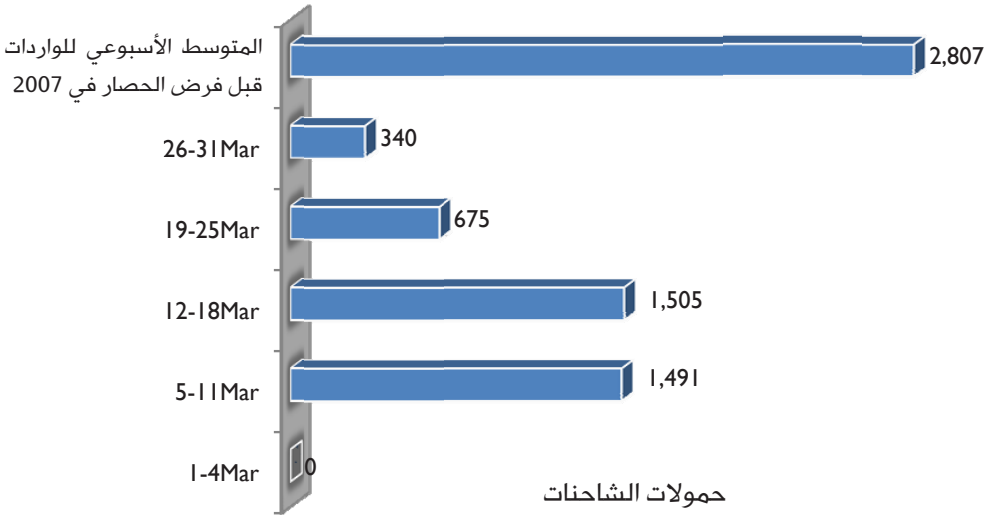

الإسرائيلية في 24 شباط/فبراير دخول مواد طبية حيوية عبر معبر أيريز المخصص لعبور المسافرين فقط. وأدى إغلاق معبر كيرم شالوم أيضا إلى خسائر للمحاصيل الزراعية النقدية بما فيها البندورة الصغيرة (طماطم الكرز) والأعشاب وزهور الزينة؛ ويقدر أن الخسارة بلغت ما بين سبعة أطنان وعشرة 10 أطنان مما أدى إلى تضرر ما يزيد عن 50 مزارعاً.

وساهم الإغلاق كذلك في تأخير تنفيذ مشاريع المنظمات الدولية، بما في ذلك إعادة تأهيل المنازل والبنية التحتية الخدمية، وبسبب المتطلبات الموافقة والتنسيق والرقابة الصعبة التي تستغرق وقتاً طويلاً لمشاريع المنظمات الدولية في غزة، ولا تستطيع الوكالات الحفاظ على مخزون كبير من مواد البناء وتحتاج إلى شحنات منتظمة للاستمرار في تنفيذ المشاريع.

القيود المفروضة على الوصول إلى مناطق صيد الأسماك

في 21 آذار/مارس خفضت السلطات الإسرائيلية مرة أخرى منطقة التي يُسمح فيها بصيد الأسماك من ستة أميال إلى ثلاثة أميال بحرية من ساحل غزة. وكانت منطقة الصيد قد خفضت من ستة إلى ثلاثة أميال بحرية في كانون الثاني/يناير 2009، في أعقاب الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب» إلا أنّه تمّ تخفيف هذه القيود لتصبح منطقة الصيد ستة أميال بحرية في سياق تفاهمات وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليها في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بين إسرائيل وحركة حماس.[6]

ووفقا للإعلان المشترك الذي أصدره الجيش الإسرائيلي ومنسق أعمال الحكومة في المناطق في 21 آذار/مارس، أمر رئيس الوزراء ووزير الدفاع «الجيش بتقليص المنطقة التي يُسمح فيها بصيد الأسماك للصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة من ستة إلى ثلاثة أميال بحرية» ردا على إطلاق صاروخ من غزة. وبدأت القوات البحرية الإسرائيلية في تطبيق هذا القرار في اليوم ذاته وأمرت قوارب الصيد بالعودة إلى نطاق ثلاثة أميال بحرية.

> *ستؤثر القيود التي فرضت في الآونة الأخيرة على ما يقرب من 3,500 صياد يعتمدون على قطاع صيد الأسماك لكسب العيش وعائلاتهم*

الحصيلة السنوية لصيد السمك من البحر في غزة في ظل القيود المختلفة على حرية الوصول

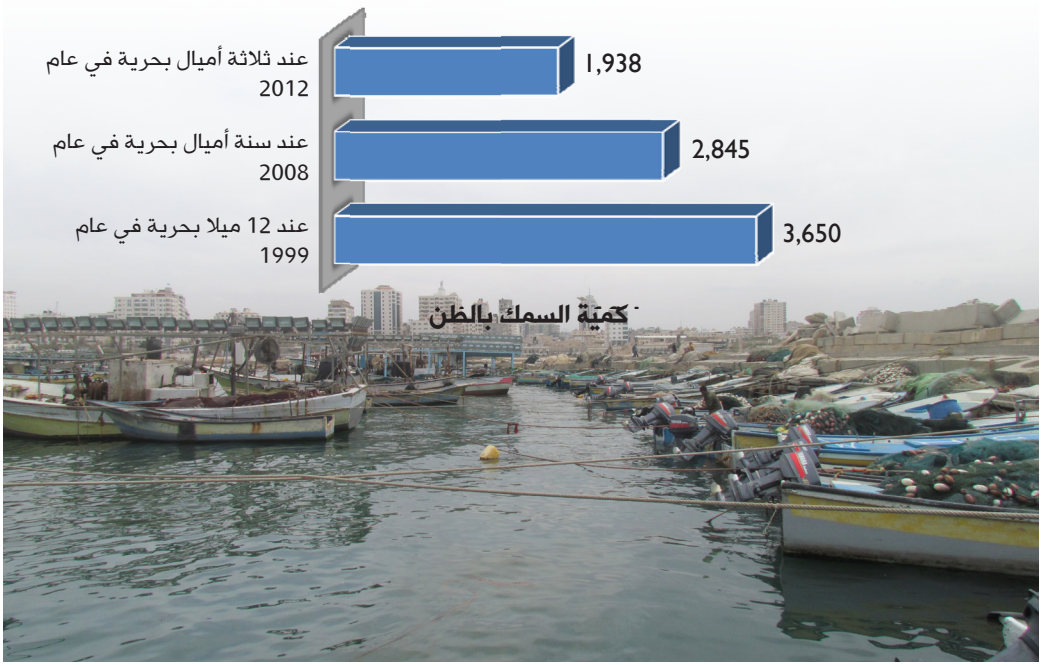

وبالرغم من اختلاف كميات محصول صيد الأسماك اختلافاً كبيراً على مر السنوات بناءً على الوضع الأمني وجودة موسم السردين نصف السنوي، فمن المتوقع أن يطرأ انخفاض على كمية صيد الأسماك بسبب تقليص المنطقة المسموح فيها بالصيد. كما أنّ توقيت هذه القيود الجديدة يثير قلقاً خاصاً نظراً لأن ذروة موسم الصيد تقع في الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو، وخصوصاً للسردين. وفي أعقاب توسيع منطقة الصيد في تشرين الثاني/نوفمبر استثمر كثير من صيادي الأسماك في معدات باهظة الثمن بما في ذلك الأضواء المصممة لجذب الأسماك من مسافة عشرة أميال بحرية وهي غير فعالة إذا ما تمّ استخدامها من مسافة ثلاثة أميال بحرية. وستؤثر القيود الأخيرة على ما يقرب من 3,500 صياد وعائلاتهم يعتمدون على قطاع صيد الأسماك لكسب العيش.[7]

وتمثل أفواج السردين الذي يوجد عادة على مسافة أبعد من مسافة ثلاثة أميال بحرية 70 بالمائة من مجمل محصول الصيد في الموسم الجيد ويشكل القسم الأكبر من حصيلة صيد الأسماك. وتفيد منظمة الأغذية والزراعة أنّ محصول السردين قبل فرض القيود على حرية الوصول إلى مناطق الصيد التي تتجاوز ستة أميال بحرية في عام 2006 وصل إلى 2,500 طن خلال سنوات الذروة،[8] مقابل 234 طناً في عام 2012. وأدت القيود المفروضة على حرية الوصول إلى البحر إلى جعل مهنة الصيد مهنة غير مربحة للصيادين مما اضطر الآلاف منهم للبحث عن عمل آخر كالأعمال المتقطعة أو البناء. وتشعر عائلة صياد الأسماك كلها بتأثير هذا الفقدان لمصدر من مصادر كسب العيش، وأحيانا تشعر به عائلته الأوسع أيضا.

> *كان للقيود المختلفة التي تفرضها إسرائيل والواردة بالتفصيل في هذا التقرير أثر سلبي مباشر على المدنيين الذين ليست لهم علاقة بالعمليات الحربية في قطاع غزة.*

القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية

ما زالت القيود مفروضة على حرية الوصول إلى المناطق الواقعة على طول السياج الحدودي الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة.

ومنذ وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر، تمكن الكثير من المزارعين من الوصول إلى المناطق التي تبعد مسافة 300 متر من السياج بعضهم للمرة الأولى منذ سنوات. بالرغم من ذلك لم يتمكن سوى قلة من المزارعين من الوصول إلى المناطق الواقعة في نطاق 300 متر من السياج باستثناء الأيام الأولى التي تلت وقف إطلاق النار. بالإضافة إلى ذلك، منع المزارعون في معظم المناطق من إدخال معدات مثل الجرارات داخل المناطق الواقعة في نطاق 300 متر من السياج. ويفيد كثير من المزارعين أنهم حتى وإن تمكنوا من الوصول إلى أراضيهم فإنّ الحظر المفروضة على دخول المعدات يمنعهم من تنفيذ إعادة تأهيل الأراضي المطلوبة قبل الفلاحة بصورة فاعلة. بالإضافة إلى ذلك جعلت مخلفات الحرب من المتفجرات العديد من المناطق غير آمنة.[9]

وأفادت السلطات الإسرائيلية بوقوع عدة حوادث أمنية في المنطقة الواقعة على طول السياج الحدودي أثرت على وصول المدنيين إلى هذه المنطقة.

إجمالا، يفيد المزارعون في أنحاء غزة أنهم ليسوا آمنين على سلامتهم واستثماراتهم في الأرض التي يستطيعون الوصول إليها. إنّ أحد مصادر الشعور بانعدام الأمن هو انعدام الوضوح المتعلق بالقيود: ففي العاشر من آذار/مارس 2013 حصلت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية، هي مركز الدفاع عن حرية الحركة -مسلك «جيشا»، على رسالة من المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، رداً على طلب قدمته للحصول على معلومات، يذكر فيها أنّه يُحظر على الفلسطينيين الوصول إلى المناطق الواقعة في نطاق 300 متر من السياج. وتخالف هذه المعلومات البيانات السابقة التي أصدرها منسق أعمال الحكومة في المناطق الذي ذكر فيها أنّه يُسمح للمزارعين بالوصول إلى مناطق تبعد عن السياج 100 متر مشياً على الأقدام.[10]

إضافة إلى ذلك، يخشى المزارعون من إعادة تشديد القيود المفروضة على حرية الوصول في أي وقت في أعقاب خرق آخر لوقف إطلاق النار. وشعر المزارعون الذين زرعوا محاصيل تعتمد على الأمطار أو تعتمد على الري في المنطقة التي سمح بالوصول إليها مؤخرا في المناطق التي تبعد عن السياج 300 متر بالخشية من عدم تمكنهم من العودة إلى أراضيهم لحصاد محاصيلهم في حزيران/يونيو، وذكر بعضهم أنّ القيود المفروضة على الوصول تزداد تدريجياً على ما يبدو خلال الأشهر التي تلت وقف إطلاق النار. وأفاد المزارعون في محافظتي غزة وشمال غزة على وجه الخصوص أنّه اقترضوا أموالا للاستثمار في الأراضي وأنهم يخشون طائلة الديون إذا لم يتمكنوا من حصاد محصولهم.

إنّ للقيود المختلفة التي تفرضها إسرائيل والواردة بالتفصيل في هذا التقرير أثر سلبي مباشر على المدنيين الذين ليست لهم علاقة بالعمليات الحربية في قطاع غزة. وإسرائيل ملزمة بالقانون الدولي الإنساني وبقانون حقوق الإنسان التي تتضمن عدة أحكام تتعلق بحماية المدنيين وضمان تأمين الغذاء والمستلزمات الطبية وغيرها من المستلزمات الحيوية للسكان المدنيين. وبموجب القانون الدولي يحق لأي دول أن تتخذ إجراءات ملائمة لضمان أمنها. بالرغم من ذلك لا توجد علاقة واضحة

تظل القيود المتواصلة المفروضة على التصدير أحد الأسباب المؤدية إلى المستوى المرتفع للبطالة والفقر والاعتماد على المساعدات في غزة.

دراسة حالة صياد سمك من غزة

"أعمل صياد سمك منذ ما يزيد عن 40 عاماً. ورثت هذه المهنة عن والدي الذي ورثها عن جدي الذي كان صيادا في يافا قبل عام 1948. لكن منذ أنّ شددت الحكومة الإسرائيلية الحصار على غزة وقيدت مناطق صيد الأسماك بثلاثة أميال بحرية أصبحت صيادا بدون بحر أبحر فيه أو أسماك أصيدها. لا أكسب ما يكفي من المال كي أعيل نفسي وأوفر الطعام لعائلتي. يعمل معي 11 رجلا وكل واحد منهم له عائلة عليه أن يطعمها. بالتالي فإن قاربي يعيل ما يقرب من 70 شخصاً من بينهم 30 طفلاً. هذا وقت صعب علينا وعلى عائلاتنا وعلى جميع الصيادين الذين أصبحوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية والجمعيات الخيرية.

بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بين إسرائيل وحماس، علمنا أنّ السلطات الإسرائيلية وسعت منطقة الصيد من ثلاثة أميال إلى ستة أميال بحرية. فرحنا بذلك وأملنا أنّ تكون هذه الخطوة الأولى باتجاه إزالة جميع القيود على الصيد. بالتالي قررنا أن نبدأ بالإعداد للموسم القادم وتحديث معدات صيدنا للاستفادة من توسيع منطقة الصيد. لم يكن لدي أي أموال ولم أكن مؤهلا للحصول على قرض وبالتالي لم يكن أمامي خيار سوى أن أطلب من زوجات أبنائي بيع ذهب مهورهن واقتراض الأموال من الأصدقاء والأقارب. نجحت في جمع ما يصل إلى 20,000 دولار أمريكي استثمرتها جميعها في معدات الصيد التي تضمنت الشباك ومصابيح الإضاءة ومولد للكهرباء. اعتقدت أنني حالما أبدأ في الصيد من جديد سأكسب ما يكفي من المال للعيش ولسداد ديوني بدل الاعتماد على المساعدات الإنسانية والصدقات.

لكن للأسف تحطمت جميع آمالي بعد أن قلصت السلطات الإسرائيلية منطقة الصيد إلى ثلاثة أميال بحرية. أعود للمنزل كل يوم خالي الوفاض. لقد خسرت كل شيء ولا أدري كيف سأسدد ديوني."

بين أمن إسرائيل والإجراءات التي تتخذها فيما يتعلق بالمعابر ومناطق صيد الأسماك والمنطقة العازلة كما أنها لم توفر أي معلومات تشير إلى أن تشديد القيود في هذه المناطق قد يساهم مباشرة في حماية أمن إسرائيل. وتنص المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنّه «لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.» وبالتالي تثير الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في آذار/مارس مخاوف جدية إزاء التزامها بموجب القانون الدولي الإنساني وتحديداً الحظر المفروض على العقاب الجماعي. إضافة إلى ذلك، فإنّ لفرض الحصار المتواصل أثاراً تراكمية خطيرة على تطبيق نطاق واسع من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية للسكان في غزة وتتفاقم هذه المخاوف عند فرض المزيد من القيود الأكثر صرامة.

استمرار القيود المفروضة على التصدير

برنامج الأغذية العالمي ينقل بسكويت التمر إلى الضفة الغربية

ما زالت مستويات التصدير من غزة نتيجة القيود المتواصلة أقل بكثير من المستويات التي كانت سائدة قبل فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007. وبلغ متوسط الصادرات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2013، 23 شحنة شهرياً معظمها من المحاصيل النقدية وزهور الزينة المخصصة للأسواق العالمية مقارنة بمتوسط شهري بلغ 954 شحنة شهرياً خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007.

وكان للصادرات عادة دور مهم في اقتصاد قطاع غزة، إذ أنّ 76 بالمائة من جميع الأثاث المصنع في غزة، و90 بالمائة من الملابس، و20 بالمائة من المنتجات الغذائية كانت تُسوق، قبل الحصار، في أسواق خارج قطاع غزة، معظمها في إسرائيل والضفة الغربية. وكان عدم القدرة على التصدير أو نقل البضائع أحد العوامل الأساسية وراء إغلاق ما يقرب من 95 بالمائة من المنشآت الصناعية في أعقاب فرض الحصار في عام 2007.[11]

لا يُسمح، حالياً، بخروج سوى عدد محدود من الصادرات من قطاع غزة. إضافة إلى أنّ استمرار بعض القيود كالشرط المتعلق برزم الشحنات المصدرة في بالات يبلغ ارتفاعها متر واحد تزيد من تكاليف النقل وتسهم مباشرة في عدم قدرة تجار غزة على توسيع أسواقهم الخارجية.

كانت الصادرات الوحيدة تقريباً المصادق على نقلها من غزة للضفة الغربية، منذ حزيران/يونيو 2007، هي بسكويت التمر المُصنّع محليا لبرنامج التغذية المدرسية الذي يديره برنامج الأغذية العالمي في الضفة الغربية والذي بدأ في آذار/مارس 2012. يُشجع برنامج الأغذية العالمي من خلال هذا البرنامج الاقتصاد المحلي في غزة وفي الوقت ذاته يدعم تعليم أطفال الأسر الأكثر فقراً في الأرض الفلسطينية المحتلة. في آذار/مارس2013، نقل برنامج الأغذية العالمي 94 طناً من بسكويت التمر إلى الضفة الغربية. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2013، شكل تصدير بسكويت التمر 12 بالمائة من مجمل صادرات غزة، أي ثمانية شحنات من بين 69 شحنة صدرت للخارج.

تعد القيود المتواصلة المفروضة على التصدير أحد الأسباب المؤدية إلى المستوى المرتفع للبطالة والفقر والاعتماد على المساعدات في غزة. إنّ الوصول إلى أسواق غزة التقليدية في إسرائيل والضفة الغربية من شأنه أن يعيد تنشيط القطاعين الصناعي والزراعي في غزة.

> *كانت الصادرات الوحيدة تقريباً المصادق على نقلها من غزة للضفة الغربية، منذ حزيران/يونيو 2007، هي بسكويت التمر المُصنّع محليا لبرنامج تغذية المدارس الذي يديره برنامج الأغذية العالمي في الضفة الغربية.*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تتعاون من أجل الإزالة الآمنة للأنقاض التي خلفها الهجوم العسكري «عمود السحاب»

50,000 طن من الأنقاض من المقرر إزالتها

**المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام*

تواصلت الجهود هذا الشهر من أجل إزالة الأنقاض التي خلفها الهجوم العسكري الإسرائيلي "عمود السحاب" في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 الذي قصفت خلاله القوات الإسرائيلية ما يزيد عن 1,600 موقع في أنحاء قطاع غزة وأطلقت خلاله المجموعات الفلسطينية المسلحة ما يزيد عن 1,500 صاروخ باتجاه أهداف إسرائيلية. وخلفت العمليات الحربية هذه آلاف الأطنان من الأنقاض في قطاع غزة وتركت سكان قطاع غزة يتهددهم خطر الإصابة أو القتل بسبب وجود مخلفات الحرب من المتفجرات. واستجابة لهذا الوضع أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني مشروعاً يهدف إلى إزالة ما يقرب من 50,000 طن من أنقاض الناجمة عن المباني التي دمرت أو لحقت بها أضرار. وأتاح صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ تنفيذ هذا المشروع الذي ساهم بما يقرب من 650,000 دولار أمريكي.

> *خلفت العمليات الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 آلاف الأطنان من الأنقاض في قطاع غزة وتركت سكان قطاع غزة يتهددهم خطر الإصابة أو القتل بسبب وجود مخلفات الحرب من المتفجرات.*

حدد المسح المبدئي للموقع الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يقرب من 80,000 طن من أنقاض الخرسانة التي يتعين إزالتها؛ من هذه 30,000 طن، تقع على طول شوارع أو مباني عامة كبيرة، قامت السلطات في غزة بإزالتها في الحال. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، أثناء تنفيذ المشروع، إلى أن مقاولين محليين أجرتهم السلطات في غزة أزالوا المزيد من الأنقاض، دون التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تقليص كمية الأنقاض التي جرى تحديدها للإزالة. وفي الوقت الحالي، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إزالة حوالي 20,000 طن من بين 50,000 طن جرى تحديدها في البداية. وبدأ العمل في آذار/مارس في أربعة مواقع في غزة، هي أبو خضرة، "مجمع الوزارات"، ومبنى وزارة الشؤون الداخلية في المغراقة. من ثم، تم نقل ما يقرب من 1,000 طن من أنقاض الخرسانة لموقع الطحن في رفح.

وتعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في هذا المشروع إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتقدم مساعدة تقنية خلال عملية إزالة الأنقاض لتسهيل إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات بصورة آمنة. ويفيد تحليل بيانات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام منذ 2009 أنّ فترات تصعيد الصراع بين غزة وإسرائيل أعقبها ارتفاع في وقوع ضحايا من المدنيين جراء مخلفات الحرب من المتفجرات في غزة.

وعليه، فإن عدد المدنيين الفلسطينيين الذين أصيبوا أو قتلوا جراء مخلفات الحرب من المتفجرات في غزة بلغ 19 شخصاً، إلى الآن في عام 2013، (قتيلان و17 مصاباً) جميعهم أطفال باستثناء شخص واحد. وفي الواقع، أصبح عدد الضحايا الأطفال هذا العام 90 بالمائة من مجمل عدد الضحايا من الأطفال في عام 2012، و95 بالمائة من عددهم في عام 2011. وتفيد بيانات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام منذ 2009 أنّ الضحايا سقطوا جراء الذخائر التي أطلقت ولم تنفجر والذخيرة الحية التي أسقطت في مناطق مفتوحة بالخطأ والذخائر الموجودة في منازل السكان. وحتى الآن لم يعثر على أي مخلفات من المتفجرات بين الأنقاض التي أزالها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني غير أنّ الدعم التقني سيستمر حتى نهاية المشروع في حزيران/يونيو 2013.

دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تجري تقييماً لتدمير الشرطة مخلفات الحرب من المتفجرات.

ووفرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، منذ التصعيد في تشرين الثاني/نوفمبر دعماً لشرطة غزة أثناء إجراء عمليات الهدم لتدمير مخلفات الحرب من المتفجرات، ووفرت تدريباً مخصصاً لتعزيز قدرة شرطة إزالة المتفجرات في غزة من أجل العثور على مخلفات الحرب من المتفجرات ونقلها وتخزينها والتخلص منها وفق المعايير الدولية في خضم قيود تقنية صارمة ناجمة عن السياق السياسي والأمني والحصار على غزة. وتواصل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام العمل مع سلطات غزة والمنظمات الشريكة والمجتمعات المحلية في أنحاء قطاع غزة من أجل زيادة الوعي بمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات.

إعادة إعمار المدارس في غزة في أعقاب الهجوم العسكري «عمود السحاب»

ما زالت الفجوة قائمة لترميم رياض الأطفال

خلال التصعيد العسكري في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، دُمِّرَ أو لحقت أضرار بما يقرب من 300 منشأة تعليمية من بينها رياض أطفال ومدارس ومؤسسات تعليم ثانوي مما أثر على ما يزيد عن 275,000 طالب. وقدر حجم الدمار بما يقرب من خمسة ملايين دولار أمريكي.

حدد تقييم سريع مشترك بين الوكالات أجري في أعقاب الهجوم العسكري،[12] وكذلك مجموعة التعليم، الحاجة إلى ترميم مباني عشرة مدارس تعرضت لأضرار جسيمة بما في ذلك ترميم مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة.[13] وحدد التقييم الحاجة إلى إجراء ترميم بسيط لما يقرب من 288 منشأة تعليمية أخرى.[14] وضمنت نتائج التقييم استجابة منسقة بين المنظمات الشريكة المعنية بقطاع التعليم والمنظمات التي تعهدت بترميم 201 منشأة من بين 298 منشأة متضررة.

و تمكنت الوكالة، من خلال تمويل حصلت عليه وكالة الأونروا من الصندوق السعودي للتنمية، من ترميم جميع منشآتها التي لحقت بها أضرارا وعددها 64 منشأة. وتعهدت اليونسيف، من خلال

*المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)المجموعة التعليم

تمويل من صندوق مواجهة الطوارئ (شاركت في تمويله الحكومة اليابانية) بترميم 94 مدرسة، وتعهدت منظمة العمل الإنساني البولندية بترميم 17 مدرسة تابعة لوزارة التربية والتعليم العالي (معظمها استبدال أبواب ونوافذ). وسترمم جمعية الإغاثة الإسلامية 19 مدرسة أخرى تابعة لوزارة التربية والتعليم العالي من بينها مدرسة أم القرى الابتدائية التي تعرضت لأضرار جسيمة معظمها بتمويل قطري، في حين أنّ منظمة الرعاية سترمم 16 مدرسة أخرى تابعة لوزارة التربية والتعليم العالي أو ستغطي تكاليف الترميم التي لم يغطها برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني واليونسيف.[15] وأخيراً، استطاعت ثلاثة جامعات من بين الجامعات السبع من إصلاح الأضرار التي لحقت بها بتمويلها الخاص.

وما زالت هنالك فجوة كبيرة تتعلق بترميم رياض الأطفال المتضررة: فلم تتعهد سوى منظمة إنقاذ الطفولة بترميم رياض الأطفال حيث أنهيت أعمال الترميم في أربعة منها. وحتى هذا التاريخ، ما زالت 72 روضة أطفال بحاجة للترميم. وبالتالي تناشد مجموعة التعليم الجهات المانحة والمنظمات الشريكة إعطاء الأولوية لترميم رياض الأطفال لمساعدة أطفال غزة الأصغر والأكثر ضعفاً.[16]

كان لتصعيد العمليات الحربية في قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر أثر كبير على الأنشطة التعليمية. وانقطع التعليم لمدة ستة أيام من بين ثمانية أيام تواصل خلالها الصراع المسلح وتمّ تعطيل الامتحانات التي تمّ تحديدها في هذه الفترة أو تم تأجيلها. وأفادت وزارة التربية والتعليم العالي والأونروا أنّ 15 طالباً وخمسة معلمين أو أعضاء في هيئات التدريس قتلوا وأصيب ما يزيد عن 340 طالباً وثلاثة معلمين.

وجاء الدمار الذي لحق بالمنشآت التعليمية في تشرين الثاني/نوفمبر في سياق النقص المتزايد في المدارس في قطاع غزة. ويقدر أن القطاع يحتاج الآن إلى 250 مدرسة جديدة منها 100 مدرسة للأونروا و275 مدرسة حتى عام 2020 لاستيعاب الزيادة في عدد الطلاب.[17] ولم يوافق منسق أعمال الحكومة في المناطق سوى على بناء 67 مدرسة من بين 105 مدارس خططت وكالات الأمم المتحدة لبنائها، وما زالت 31 مدرسة تنتظر الحصول على موافقة، ورفض منسق أعمال الحكومة في المناطق طلب بناء سبع مدارس بسبب مواقعها المقترحة.

مدرسة الزيتون الإعدادية للبنات ب التابعة للأونروا، قبل و بعد الترميم. تصوير: اليونسيف

خلال التصعيد العسكري في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، دمرت أو لحقت أضرار بما يقرب من 300 منشأة تعليمية تضمنت رياض الأطفال والمدارس ومؤسسات التعليم الثانوي مما أثر على ما يزيد عن 275,000 طالب

ونظراً للنقص الكبير في المنشآت التعليمية، يعمل 80 بالمائة من مدارس وزارة التربية والتعليم العالي و90 بالمائة من مدارس الأونروا بنظام الفترتين الصباحية والمسائية وزاد بعضها عدد الطلاب في الغرفة الصفية إلى 40 طالبا.[18] وتفيد الأونروا أنّها ستحتاج بعد إتمام بناء المائة مدرسة المخطط لبنائها إلى بناء ثمانية مدارس سنوياً من كي تستمر فقط في تطبيق نظام الفترتين فيما يتراوح بين 70-80 بالمائة من مدارسها.

الضفة الغربية

تهجير ما يزيد عن 30 عائلة تهجيرا مؤقتا لإفساح المجال أمام إجراء تدريب عسكري إسرائيلي

ما يقرب من 5,000 فلسطيني يقيمون في «مناطق إطلاق النار»

هجّر ما يقرب من 200 شخص، نصفهم من الأطفال، يعيشون في ثلاثة تجمعات في شمال غور الأردن (حمصة البقيعة، وخربة الرأس الأحمر وابزيق) بصورة مؤقتة في آذار/مارس لإفساح المجال لإجراء تدريب عسكري إسرائيلي. وأجبرت العائلات على مغادرة منازلها لفترات تراوحت بين سبع إلى 16 ساعة أثناء الليل. وقيل إن السكان أقاموا لدى جيران أو أقارب أو انتقلوا إلى موقع قريب خلال التدريب ثم عادوا إلى منازلهم بعد انتهائه. ويفيد السكان أنّ الجيش الإسرائيلي لم يجري أي ترتيبات لترحيلهم بصورة مؤقتة.

ووثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منذ أول كانون الثاني/يناير 2012، 30 حادثا منفصلاً تقريباً أجرى فيها الجيش الإسرائيلي تدريبات عسكرية أدت جميعها إلى تهجير السكان بصورة مؤقتة. وتأثر جراء ذلك 17 تجمعاً على الأقل جميعها في غور الأردن، وتمّ تهجير بعضهم عدة مرات عديدة.[19] وكان أثر هذه التدريبات كبيراً على السكان. وأدت هذه الحوادث، إضافة إلى التهجير المؤقت، إلى إلحاق أضرار بالممتلكات بما في ذلك الحقول المزروعة والبنية التحتية وأدت إلى إزعاج السكان وشعورهم بالرعب وخصوصا الأطفال.

وتفيد السلطات الإسرائيلية أن سكان هذه التجمعات «متسللين» إلى منطقة تدريب نشطة ويتم إخلاؤهم من المنطقة عادة للحفاظ على سلامتهم. ويعيش بعض السكان الذين هجروا خلال آذار/مارس في مناطق مجاورة وليس في المناطق التي أُعلنَ سابقاً أنها مناطق إطلاق نار (مثل حمامات المالح حيث يعيش سكان هذا التجمع فيه منذ السبعينات).

يعيش ما يقرب من 5,000 فلسطيني في 38 تجمّعا في «مناطق إطلاق النار»، معظمها تجمعات بدوية أو رعوية، وجد الكثير منها في هذه المنطقة قبل إغلاقها. وتعتبر هذه التجمعات من أكثر التجمعات ضعفاً في الضفة الغربية. ويعاني معظم السكان من انعدام القدرة على الوصول أو صعوبة الوصول إلى الخدمات (كالتعليم والصحة)، وخدمات البنية التحتية (كشبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء). ويعاني 90 بالمائة من هذه التجمعات من شح المياه حيث يحصلون على أقل من 60 لترا من الماء للفرد يومياً، مقارنة بمائة لتر للفرد يومياً وهي الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية، ويحصل ما يزيد عن نصف السكان على أقل من 30 لتراً من الماء للفرد يومياً. ويصل مستوى انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية عموما إلى 24 بالمائة في حين يرتفع إلى 34 بالمائة في أوساط الرعاة الذين يعيش معظمهم في مناطق إطلاق النار.

حالة حمصة البقيعة

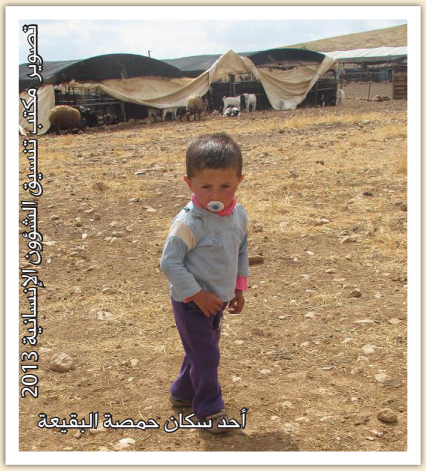

أصبح تجمع حمصة البقيعة (يسكنه 50 شخصاً تقريباً) الواقع في شمال غور الأردن هدفا لأوامر التهجير المؤقت التي يصدرها الجيش الإسرائيلي، بصورة متزايدة، لإفساح المجال أمام إجراء تدريبات عسكرية في شمال غور الأردن. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2012، أجبر سكان التجمع على إخلاء منازلهم بصورة مؤقتة تسع مرات لمدة 13 يوماً تضمنت المبيت ثلاث ليال خارج المنازل. وفي آذار/مارس 2013، أخلي التجمع من سكانه ثلاث مرات مكث خلالها السكان في تجمع بدوي مجاور في مساكن مؤقتة وفرتها لهم السلطة الفلسطينية. وفي حالات التهجير التي تتمّ خلال ساعات اليوم، تترك العائلات منازلهم ومتعلقاتهم وراءهم ولا يأخذون سوى كميات محدودة من المياه والطعام لأولادهم. ويأخذون أيضا بعض الأغطية في الحالات التي يضطرون فيها للمبيت خارج منازلهم.

إنّ أثر عمليات التهجير على هذه التجمعات كان مدمراً، حيث تعاني العائلات من الخوف والحزن وانعدام اليقين وعدم الاستقرار النفسي. وكانت السلطات الإسرائيلية عموماً تبلغ سكان التجمع بأن عليهم إخلاء بالرغم من ذلك، لم يحصل السكان، في إحدى الحالات، على إنذار[22] بيوتهم قبل الموعد بأيام قليلة. بوجوب إخلاء منازلهم سوى قبل ساعات قليلة وفي حالتين أخريين، تمّ إلغاء التدريب في اللحظة الأخيرة مما أثار حيرة السكان وخشيتهم وشعورهم بانعدام الأمن. ومن بين أكثر المتضررين، 15 طفلاً دون الخامسة من العمر.

وتفيد عائلات حمصة البقيعة أنها عائلات لاجئة غير مسجلة. ويفيد السكان أنهم عاشوا في شمال غور الأردن باستمرار، منذ عام 1948، ولكن بسبب التوسع الاستيطاني الإسرائيلي والقيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول لمناطق الرعي استقر السكان تدريجياً بصورة دائمة في منطقة وادي البقيعة. ويقيم سكان التجمع على أرض مملوكة ملكية خاصة، حيث يدفع السكان الذين يعيشون في المنطقة طوال العام رسوم إيجار تبلغ 300 دينار أردني سنوياً لمالك الأرض وهو من طمون.

وبالرغم من أنّ المنطقة تقع رسمياً في منطقة أعلنت إسرائيل أنها "منطقة إطلاق نار" إلى الجنوب من مستوطنتي روعي وبقيعوت (أنظر الخريطة) تفيد العائلات أنّ الأرض التي يعيشون فيها معظمها أراضٍ زراعية يفلحها ويحرثها أصحابها من قرية طمون بصورة منتظمة. و يفيد السكان أنّه، في الفترة بين عام 2000 وتشرين الأول/أكتوبر عام 2012، لم يجر الجيش الإسرائيلي أي تدريب عسكري أو عمليات هدم في تجمعهم.

وأعاق تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي الواقعة حول التجمع كمناطق "إطلاق نار" قدرة العائلات على الوصول إلى مناطق الرعي وقدرتهم على الحفاظ على مصادر كسب العيش التي يعتمد عليها ما يقرب من 2,000 رأس من الماشية. وازداد هذا الضغط خلال الأشهر الستة الأخيرة نتيجة التدريبات العسكرية التي يجريها الجيش الإسرائيلي وخلال عمليات الإخلاء يضطر سكان التجمع إلى ترك ماشيتهم وهي مصدر دخلهم الوحيد لساعات طويلة.

ويفيد السكان أنّهم شاهدو سيارات جيب عسكرية ودبابات تجوب المنطقة خلال فترة التدريب العسكري ولكنهم لم يبلغوا عن سماعهم إطلاق نار بجوار منطقتهم. ونظرا لطبيعة هذه التدريبات وحداثتها يخشى السكان من أنها أساليب جديدة تستخدمها السلطات الإسرائيلية من أجل إجبارهم على مغادرة منازلهم في هذه المنطقة."

> *"أجبرنا على مغادرة منازلنا المتواضعة عدة مرات ولم نأخذ معنا سوى الماء والخبز، نحن نعيش في حالة من الخوف المستمر على أطفالنا وعائلاتنا وماشيتنا. إننا نتساءل لماذا لا يخلي الجيش الإسرائيلي المستوطنين الإسرائيليين من المستوطنات المجاورة رغم أنهم يعيشون في المنطقة ذاتها وقد يتضررون بسهولة. لماذا نحن فقط؟"*
>
> أحد سكان حمصة البقيعة

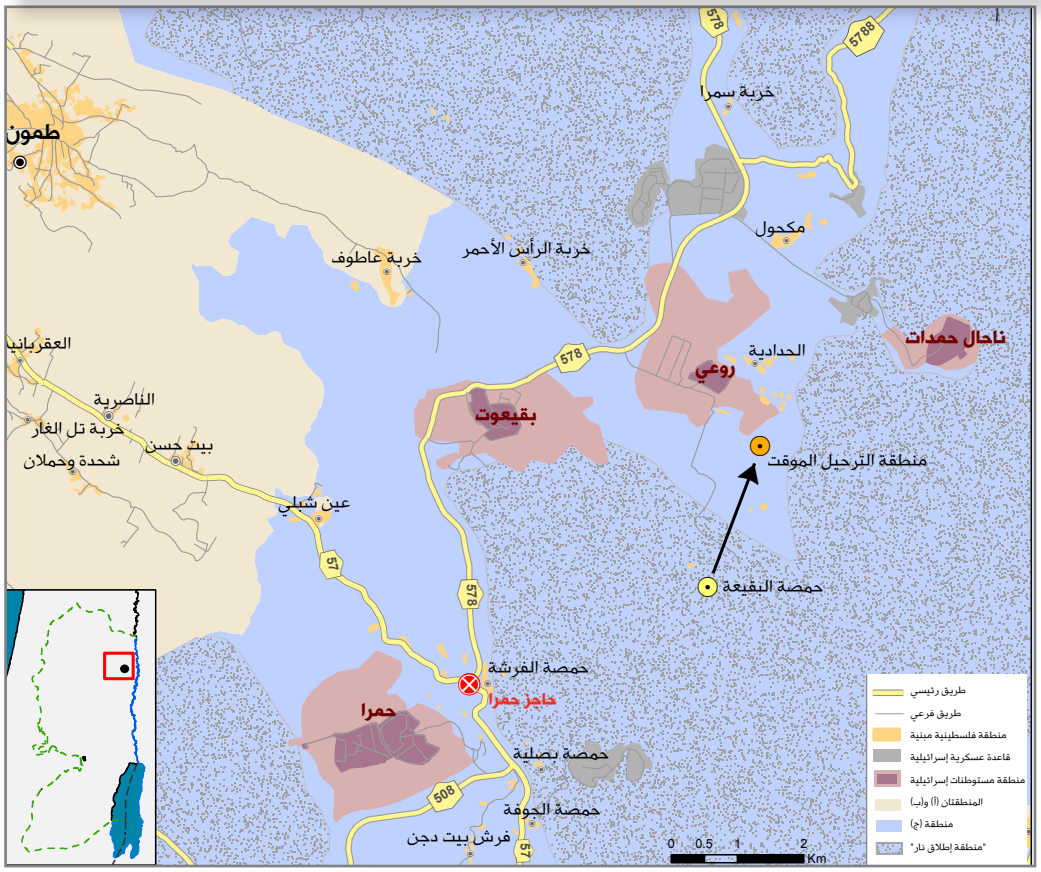

وتنفذ السلطات الإسرائيلية بصورة منتظمة عمليات هدم في هذه التجمعات، إما في سياق أوامر الهدم أو عند تنفيذ أوامر الطرد. وعانت العديد من هذه التجمعات من موجات متعددة من عمليات الهدم. وبالرغم من أنّ عشرة بؤر استيطانية إسرائيلية تقع إما جزئياً أو كلياً في مناطق إطلاق النار إلا أنها لا تواجه عادة عمليات هدم للمباني فيها.[20]

ويعاني سكان مناطق إطلاق النار بصورة متكررة من عنف المستوطنين،[21] والقيود المفروضة على حرية الوصول والتنقل، ومصادرة ممتلكاتهم. وبالتالي تساهم جميع العوامل الذي ذكرت سابقاً في إيجاد بيئة قاسية تولد ضغطاً على الكثير من التجمعات الفلسطينية لمغادرة المناطق التي أعلنت «مناطق إطلاق نار» حتى وإن لم يتمّ إخلاؤها رسميا.

إن إعلان 18 بالمائة من أراضي الضفة الغربية مناطق عسكرية مغلقة لأغراض التدريب بما فيها المناطق المأهولة يثير مخاوف قضائية وإنسانية خطيرة. يتوجب على السلطات الإسرائيلية بوصفها القوة المحتلة بموجب القانون الدولي الإنساني أن تحمي المدنيين الفلسطينيين في جميع الأوقات من أعمال العنف أو التهديد بالعنف ومن أي شكل من أشكال الترحيل بالقوة أو تدمير الممتلكات. ويجب أن لا يتم إجراء أي تدريب يتعلق مباشرة بأمن أو احتياجات الجيش الإسرائيلي بوصفه قوة محتلة في مناطق مأهولة ويجب أن يضمن حماية السكان الفلسطينيين في مثل هذه المناطق بوصفه أولوية طارئة.

> *كان للتدريبات العسكرية الإسرائيلية تأثير كبير على المدنيين. وأدت هذه الحوادث، إضافة إلى التهجير المؤقت، إلى إلحاق أضرار بالممتلكات بما في ذلك الحقول المزروعة والأبنية التحتية وأدت إلى إزعاج السكان وشعورهم بالذعر وخصوصا الأطفال*

*المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها المركز التعاوني السويدي

استجابة المركز التعاوني السويدي تستهدف الأراضي الزراعية في النبي صمويل

خطر التهجير يتهدد السكان

تقع قرية النبي صمويل البالغ عدد سكانها 250 شخصاً في المنطقة (ج) شمال غربي مدينة القدس. وبالرغم من أن معظم سكان القرية يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية إلا أنّ بناء الجدار حول الكتلة الاستيطانية جفعات زئيف في عام 2005، ترك القرية في جانب "القدس" من الجدار. ويواجه سكان القرية سلسلة من القيود المعقدة على تنقلهم ومنعت سياسة للتخطيط تفرض قيوداً بسبب موقع القرية في المنطقة (ج) وإعلانها متنزهاً وطنياً تنمية أو إصلاح البنى التحتية في القرية مما ساهم في سوء توعية الظروف المعيشية للسكان.

ونظرا لحاجة التجمع، قام المركز التعاوني السويدي بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بعدة تدخلات إنسانية في قرية النبي صمويل منذ عام 2009. ومؤخرا نفذ المركز التعاوني السويدي ومعهد الأبحاث التطبيقية مشروع إعادة تأهيل 14.5 دونم من الأراضي في أعاقب هدم أربع حظائر للماشية على يد القوات الإسرائيلية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2012. وكان أحد المباني التي هدمت بناه المركز التعاوني السويدي ومركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2009.[23] وتمّ تخطيط التدخل كحل طويل الأمد وتستفيد منه عشر عائلات (60 شخصاً) تضررت بصورة مباشرة جراء عمليات الهدم.

تمثل الزراعة واحدة من مصادر كسب العيش لسكان قرية النبي صمويل وكان التدخل الأخير بمثابة مكمل للأعمال التي نفذتها منظمات إنسانية في أعقاب عمليات الهدم. وخلال عملية إعادة التأهيل الأخيرة، تمّ حرث الأرض وتسييجها وزراعتها بأشجار الخوخ والتفاح والزيتون. ويفيد مالك الأرض أنّ أرضه المجاورة لمستوطنة هار صمويل استهدفها في الماضي عنف المستوطنين بما في ذلك نشاطات تجريف الأراضي. وفي أعقاب عملية إعادة التأهيل يفيد المالك أنّه "إلى جانب قيمة المحاصيل التي ستجنى من الأشجار في المستقبل فإنّ أهم شيء هو أنّ فلاحة الأرض يساعد على حمايتها من المصادرة".

> *تهدد مجموعة من الضغوط والقيود سكان قرية النبي صمويل بخطر التهجير.*

أرض مسيجة أعيد تأهيلها في قرية النبي صمويل.

تصوير: رجائي أبو كرش

تهدد مجموعة من الضغوط والقيود سكان قرية النبي صمويل بخطر التهجير. فمن أجل الوصول إلى الخدمات في باقي الضفة الغربية يتوجب على سكان القرية العبور عبر حاجز (الجيب)، في حين يحظر وصول معظم السكان الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية إلى باقي مناطق القدس. ويواجه السكان حظراً فعلياً على البناء بسبب موقع القرية في المنطقة (ج) وبسبب النشاطات الاستيطانية. ووفقا لمجلس القرية رحل العديد من سكانها وخصوصا الأزواج الشابة خارج القرية في السنوات القليلة الماضية إلى مناطق في جانب "الضفة الغربية" من الجدار.[24]

قضايا في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة

موجات الآفات والأمراض الزراعية الحالية في الأرض الفلسطينية المحتلة

** ساهمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بالمعلومات الواردة في هذا القسم*

هددت عدد من موجات الآفات والأمراض الزراعية مصادر كسب العيش الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهر آذار/مارس. وبالرغم من احتواء هذه المخاطر بصورة ناجحة حتى الآن بفضل تدخل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والسلطات الإسرائيلية والفلسطينية ما زال هنالك قلق إزاء إمكانية تعرض الماشية والمحاصيل الزراعية الفلسطينية لأضرار. تعتبر الزراعة مصدراً مهما للدخل ولامتصاص الصدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة. يفيد الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء أنّه خلال الربع الثاني من عام 2012، كان 111,430 عاملا يعملون في قطاع الزراعة (من بين ما مجموعه 877,400 عامل) منهم 36 بالمائة من النساء و64 من الرجال.

وأبلغت هيئة مكافحة الجراد التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في أوائل آذار/مارس، عن مشاهدة أسراب صغيرة غير بالغة من الجراد الصحراوي في مصر دخل سرب واحد منها على الأقل إلى صحراء النقب في إسرائيل. وفي منتصف آذار/مارس، أعلنت محافظة الخليل حالة الطوارئ بعد مشاهدة مجموعات صغيرة متفرقة من الحشرات. واتخذت وزارة الزراعة الفلسطينية بالتعاون مع الدفاع المدني الفلسطيني خطوات لاحتواء الخطر بنجاح بواسطة رش المبيدات الحشرية. ودعماً لهذه الجهود، نقلت السلطات الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية ما يزيد عن 200 طن من المبيدات الحشرية من أجل مواجهة خطر أفواج الجراد المحتمل.

ولم يبلغ، حتى هذا التاريخ، عن خسائر كبيرة في المحاصيل. بالرغم من ذلك ما زال الخطر قائماً نظراً لأنه من المتوقع أنّ الأفواج السابقة من الجراد قد وضعت بيضها في صحراء سيناء والنقب. ومن المتوقع أن يفقس هذه البيض جيلاً جديداً من الجراد خلال فترة تتراوح بين 14 إلى 40 يوما بحسب الظروف الجوية – حيث يؤدي الطقس الجاف إلى تقليص كمية البيض القادر على الفقس.

وقبيل ذلك، أبلغ عن إصابة قطعان من الماشية بعدة حالات من الحمى القلاعية في محافظة رفح في قطاع غزة في شباط/فبراير يعتقد أنها دخلت إلى غزة بسبب الماشية المستوردة التي تدخل القطاع من مصر عبر الأنفاق. وأخذت وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمة الأغذية والزراعة عينات من الماشية المصابة لتحليلها في مختبرات في غزة وتل أبيب.[25] وتزيد الحمى القلاعية من حالات الموت والمرض في أوساط الماشية المصابة وهنالك خطر من أن تؤثر على منتجات الألبان في غزة. ومن أجل تنفيذ حملة تطعيم تجرى حاليا عملية شراء 50,000 جرعة من اللقاحات للأبقار و200,000 جرعة للأغنام لتطعيم الماشية في الضفة الغربية و20,000 جرعة للأبقار و60,000 جرعة للأغنام في قطاع غزة.

وأبلغ كذلك مؤخرا عن عدة حالات من مرض الجلد العقدي في محافظة نابلس وجنين والخليل. وينتشر المرض من لدغات الحشرات ويزيد من حالات الموت والمرض في أوساط الماشية المصابة وقد يؤثر

على منتجات الألبان في الضفة الغربية. وتطور منظمة الأغذية والزراعة حاليا استجابات تقنية ملائمة بالتعاون مع منظمة بالتعاون مع وزارة الصحة وغيرها من المنظمات المحلية الشريكة.

وأخيراً، يهدد تفشي مرض سوسة النخيل الحمراء في مزارع النخيل في قطاع غزة الواقعة بالقرب من الحدود المصرية بتقليل إنتاج التمر بصورة كبيرة. وبالرغم من أنّه من الطبيعي ملاحظة ارتفاع في نشاط الآفات الزراعية خلال موسم الربيع، يفيد الخبراء التقنيين أنّ فصل الشتاء الذي كان أكثر دفئا من المعتاد هو السبب في تفشي هذه الآفات إلى جانب تدفق كبير من آفة السوسة الحمراء من مصر. ومن خلال مصائد الحشرات وسجل الأضرار التابع لوزارة الزراعة لاحظت الوزارة والمزارعين في المنطقة زيادة كبيرة في نشاط الحشرات مقارنة بالعام الماضي – ومن المتوقع أن يزيد هذا النشاط خلال أشهر الربيع/الصيف القادمة. وبالرغم من أنّ هنالك أساليب مختلفة تطبق حاليا للسيطرة على مرض سوسة النخيل الحمراء كالمصائد والمبيدات الحشرية وأغطية الأشجار – يتمّ حالياً تطوير إستراتيجية طويلة الأمد بواسطة لجنة إدارة مرض سوسة النخيل الحمراء. ويتضمن ذلك إجراء مسح شامل ومخطط تعويض للمزارعين المتضررين وجمع أفضل الممارسات من الشركاء الإقليميين من أجل تقليص الخطر بصورة فاعلة.

تعتبر الزراعة مصدراً مهماً للدخل و لامتصاص الصدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

حوادث الوصول تؤدي إلى فقدان 52 يوم عمل، وتحسن وصول فرق العمل الإنساني إلى غزة ومنها

ارتفع عدد حوادث الوصول التي أثرت على منظمات العمل الإنساني العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة وكذلك عدد الموظفين المتضررين بما يقرب من 20 بالمائة خلال هذا الربع من العام مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي. خلال الربع الأول من عام 2013 وقعت 146 حادثة وصول أثرت على 568 موظفاً مقابل 124- حادثة أثرت على 489 موظفاً خلال الربع الأخيرة من عام 2012. وأدت حوادث هذا الربع إلى فقدان 52 يوم عمل.

وتضمّن 64 بالمائة من الحوادث التي أثرت على موظفي الأمم المتحدة طلب تفتيش السيارات التابعة للأمم المتحدة بما يخالف اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946:[26] ووقع 92 بالمائة من هذه الحوادث أثناء عبور الحواجز التي تتحكم بالوصول إلى القدس الشرقية. و70 بالمائة من الحوادث التي أثرت على موظفي المنظمات غير الحكومية تضمنت تأخيرات في العبور عبر حاجز إيريز بين غزة وإسرائيل.

ويعزى ارتفاع عدد حوادث الوصول إلى عدة عوامل: وقع خلال الربع السابق عدد أقل من الحوادث بسبب قلة تنقل الموظفين خلال فترة الأعياد، بالإضافة إلى زيادة حالات منع دخول الموظفين خلال هذا الربع إلى القدس أثناء فترات الإغلاق الضفة الغربية خلال الأعياد. بالإضافة إلى ذلك طُبِّقَ حظر مؤقت على دخول الفلسطينيين الذين تبلغ أعمارهم أقل من 50 عاماً لأداء صلاة الجمعة (مرتين خلال هذا الربع)، بالرغم من استثناء الأشخاص الحاصلين على تصاريح خاصة بالمنظمات الدولية من هذا الحظر.

"وافقت السلطات الإسرائيلية، في هذه الشهور الثلاثة، على ما يقرب من 90 بالمائة من طلبات الحصول على تصاريح التي قدمها موظفو المنظمات غير الحكومية الدولية للدخول إلى غزة في الوقت المناسب، ويمثل هذا ارتفاعا ملموسا مقارنة بالربع الأخير من عام 2012"

عدد الحوادث المتعلقة بحرية الوصول لكل شهر

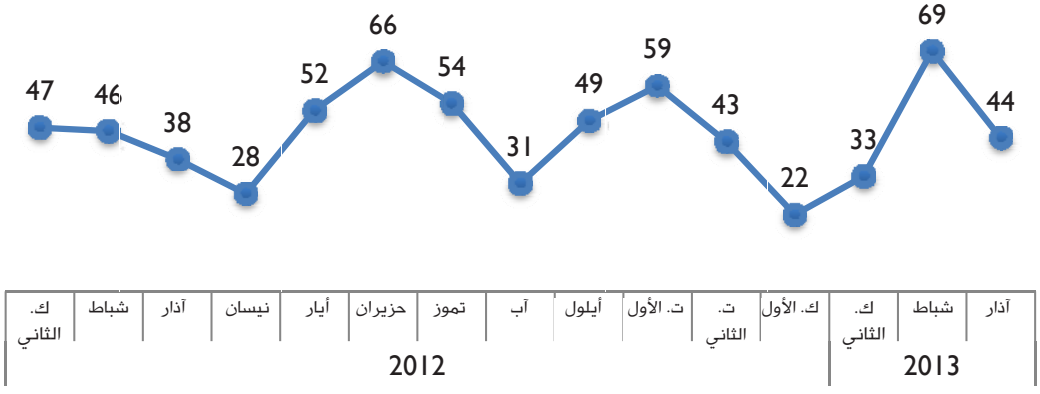

مشاريع إعادة الإعمار التي وافقت عليها السلطات الإسرائيلية

أعلن منسق أعمال الحكومة في المناطق في آذار/مارس 2013 الموافقة على مشاريع إعمار تنفذها الأمم المتحدة تبلغ قيمتها 18.2 مليون دولار أمريكي في غزة، تتضمن سبع مدارس، وثلاثة مشاريع لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة و16 مشروعاً للتنمية المجتمعية. وعلى غرار الربع السابق أعلنت الموافقة على المشاريع قبل عدة أيام من انعقاد اجتماع لجنة التنسيق الخاصة، رغم عدم الموافقة على أي مشروع خلال فترة الأشهر الستة التي فصلت بين الاجتماعين (أيلول/سبتمبر وآذار/مارس على الترتيب). وكانت هذه المشاريع معلقة تنتظر موافقة السلطات الإسرائيلية لفترة بلغ معدلها 14 شهراً رغم إصدار منسق أعمال الحكومة في المناطق وثيقة داخلية تفيد أنّ هذه المشاريع ستتم الموافقة عليها خلال شهرين.

وضع برنامج الأمم المتحدة لإعادة الإعمار في غزة

	عدد الوكالات	مجموع قيمة المشاريع	متوسط عدد أشهر انتظار الموافقة	مجموع الوحدات السكنية	مجموع المرافق الصحية	مجموع المدارس	مجموع البنى التحتية	مجموع مشروعات مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة	مجموع الوحدات السكنية المخطط ترميمها	مجموع الغرف الصفية	مجموع مشاريع الكهرباء	مجموع مشاريع كسب العيش/المشاريع المجتمعية
مشروعات اكتملت	77	118,571,084	6	839	4	20	11	10	147	50	5	9
مشروعات جارية	61	160,048,079	11	1670	3	27	1	7	72	16	2	7
مشروعات تمّت الموافقة عليها ولكن لم تبدأ	53	137,027,096	14	449		20	1	11				20
تنتظر موافقة منسق أعمال الحكومة في المناطق	49	80,529,032	9	521		31		1				13
مشروعات جرى تعليقها	3	2,572,568	8	78								1
مشروعات تم رفضها	25	51,941,347	22	399		7	2	2				7
مشروعات لم تقدم لمنسق أعمال الحكومة في المناطق	4	331,119,485		7141				1				
المجموع الكلي	**272**	**881,808,691**	**10**	**11097**	**7**	**105**	**15**	**32**	**219**	**66**	**7**	**57**

طرأ ارتفاع طفيف على العدد الإجمالي لعدد الطلبات التي قدمها موظفو الأمم المتحدة المحليين للحصول على تصاريح دخول إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الموافقة عليها، خلال هذا الربع مقارنة بالربع الماضي: من 165 إلى 224 طلباً قُدّمَت ومن 87 إلى 89 بالمائة من الطلبات التي تمّت الموافقة عليها. ولكن في المقابل طرأ انخفاض على معدل الموافقة على الطلبات التي قدمها حاملو بطاقات هوية الضفة الغربية والقدس الشرقية للدخول إلى غزة من 70 إلى 65 بالمائة.

ولم توافق السلطات الإسرائيلية في الوقت المناسب سوى على 37 بالمائة (46 طلباً) من بين 125 طلباً قدمها موظفو الأمم المتحدة المحليون حاملي بطاقات الضفة الغربية للدخول إلى القدس الشرقية، في حين ما زال 51 بالمائة (أو 64 طلباً) معلقة حتى نهاية الفترة التي شملها هذا التقرير. ولا تتوفر معلومات وافية من الربع السابق لغرض المقارنة. وكان هناك اتجاه غير متسق في أوساط منظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعدلات الموافقة أو رفض الطلبات، ففي حين تمّت الموافقة على جميع أو على ما يقرب من جميع الطلبات التي قدمتها، فإن جميع الطلبات التي قدمتها بعض الوكالات رفضت بالكامل.

ووافقت السلطات الإسرائيلية على ما يقرب من 90 بالمائة من طلبات الحصول على تصاريح التي قدمها موظفو المنظمات غير الحكومية الدولية للدخول إلى غزة في الوقت المناسب، وتمّت الموافقة كذلك على الطلبات المتبقية ولكن بعد فوات وقت السفر. ويمثل هذا ارتفاعاً ملموساً مقارنة بالربع الأخير من عام 2012، عندما تمّت الموافقة على 67 بالمائة من الطلبات في الوقت المناسب. وبلغ معدل أيام النظر في الطلبات 11 يوماً. ويعزى تحسن معدل الموافقة والنظر في الطلبات جزئياً إلى النظام الإلكتروني الجديد الذي طُبِّق في أواخر عام 2012 وزاد من فاعلية وشفافية عملية تقديم الطلبات. لكن المنظمات غير الحكومية غير المسجلة لا تزال تواجه صعوبات في تقديم الطلبات.

وما زالت مشاريع أخرى تبلغ قيمتها 80.5 مليون دولار أمريكي تنتظر الحصول على موافقة لفترة تسعة أشهر في المتوسط. وتتضمن المشاريع المعلقة مشاريع لبناء 520 وحدة سكنية، و31 مدرسة و14 مشروع بنى تحتية ومشاريع تنمية مجتمعية. إنّ تأخير الموافقة على مشاريع إعادة الإعمار يزيد من تكاليف المساعدات ويطيل بدون داع الصعوبات التي تؤثر على السكان.

الهوامش

1. أنظر على سبيل المثال "بيان منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سري حول إطلاق الصواريخ من غزة وزيادة التوترات على الأرض،" 5 نيسان/أبريل 2013.
2. يُستخدم معبر رفح حاليا لنقل مواد البناء للمشاريع القطرية كإجراء خاص سمحت به السلطات المصرية.
3. أغلق معبرا إيريز وكيرم شالوم يومي 25 و 26 آذار/مارس بسبب عطلة عيد الفصح اليهودي.
4. يشمل هذا الرقم جميع الفلسطينيين الذين خرجوا من غزة عبر معبر إيريز بمن فيهم المرضى والتجار.
5. أنظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قلق إزاء الإجراء الجديد الذي فرضته وزارة الشؤون الداخلية والذي يفرض على المسافرين الحصول على موافقة قبل السماح بالعبور عبر معبر بيت حانون (إيريز)"، 28 شباط/فبراير 2013.
6. أنظر: http://www.cogat.idf.il/Sip_Storage/FILES/8/3688.pdf
7. عدد الصيادين المسجلين وفقا لإدارة صيد الأسماك التابعة للسلطة الفلسطينية.
8. هذا الرقم هو الرقم الأقصى لسنة الذروة 2004. وإجمالا تراوحت حصيلة الصيد بين 1,000 و2,000 طن في الفترة بين عامي 2000 إلى 2008.
9. وفقا لرصد أجرته مجموعة الحماية التي تراقب حرية وصول المزارعين والرعاة إلى المناطق المقيد الوصول إليها في الفترة بين 20 شباط/فبراير و18 آذار/مارس.
10. تفيد مجموعة الحماية أنّ المعلومات حول تخفيف القيود المفروضة على حرية الوصول كانت متوفرة على موقع منسق أعمال الحكومة في المناطق في 25 شباط/فبراير 2013. إلا أنّها رفعت من على الموقع بحلول 14 آذار/مارس. وأفيد أنّ المتحدث باسم الجيش نفى المعلومات الواردة في بيانات منسق أعمال الحكومة في المناطق.
11. أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة: الأثر الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة،" آب/أغسطس 2009، ص 6.
12. من بين الوكالات التي شاركت في التقييم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف(ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة إنقاذ الطفولة والاتحاد الدولي لأرض الإنسان – إيطاليا، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ووزارة التربية والتعليم العالي.
13. وتتضمن هذه سنة مدارس تابعة لوزارة التربية والتعليم العالي وثلاثة مدارس تابعة لوكالة الأونروا ومدرسة خاصة.
14. منها 61 مدرسة ومركز تدريب تابعة لوكالة الأونروا
15. ستجرى أعمال الترميم في بعض المدارس على يد أكثر من وكالة نظراً لأنواع الترميم المختلفة المطلوبة. وحتى هذا التاريخ رممت اليونسيف 48 من بين 94 مدرسة وتعاقد برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني مع شركات هندسية وسيبدأ عملها قريبا. وما زالت أعمال الترميم التي تشرف عليها جمعية الإغاثة الإسلامية ومؤسسة الرعاية جارية.
16. لمزيد من المعلومات والتفاصيل الرجاء الاتصال بقسطنطين ووترز cwouters@unicef.org.
17. فريق الأمم المتحدة القطري، "غزة عام 2020 – مكان قابل للعيش؟، 2012".
18. أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تخفيف الحصار: تقييم الأثر الإنساني على السكان في "قطاع غزة""، آذار/مارس 2011. للإطلاع على النسخة العربية من التقرير: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_easing_the_blockade_2011_03_arabic.pdf.
19. يشمل هذا العدد فيما يتصل بالتهجير 12 تجمّعا هي المالح البدوية (حمامات المالح البرج، وحمامات المالح الميتة)، وعين الحلوة ووادي الفوار، وحمصة البقيعة، وخربة الراس الأحمر، وابزيق، وخربة طانا، والحدادية، وخربة الحمة، وحمصة، وخربة يرزا. أما فيما يتصل بالأضرار/المصاعب فيشمل العدد خربة عطوف، والعقربانية، وعين شبلي، وخربة طوايل.
20. وتتضمن هذه ميجين دان (سلفيت)، ومتسبيه كراميم (رام اللّه)، ومعليه ريحافيم (بيت لحم)، وتكواع د (بيت لحم)، ومتسبيه يائير (الخليل)، وتلة 833 (الخليل)، ومعليه حجيت (رام اللّه)، وجفعات سليت (طوباس)، وتلة 777 (نابلس)، وتلة 836 (نابلس)، وبيتاف شرق (أريحا).
21. يتعرض سكان منطقة إطلاق النار 918 في جنوب الخليل، على سبيل المثال، لهجمات متكررة وإزعاج على يد المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في المنطقة.
22. نفذ المركز التعاوني السويدي بالتعاون مع معهد الأبحاث التطبيقية مشروعا في النبي صمويل لتحسين الوصول المستدام للغذاء للعائلات المعوزة التي تعيلها امرأة، وكان هذا المشروع جزءا من مشروع لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في "منطقة التماس" في محافظتي القدس ورام اللّه.
23. لمزيد من المعلومات أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "التهجير وانعدام الأمن في المنطقة (ج) في الضفة الغربية،" آب/أغسطس 2011، ص 9.
24. تعمل بعثة الهيئة الأوروبية لمكافحة الحمى القلاعية حالياً بإشراف منظمة الأغذية والزراعة لتقييم الوضع وبحث الإجراءات المناسبة.
25. إسرائيل هي إحدى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بدون تحفظ.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ،(OHCHR) ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ,(UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة) ، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، AAA، ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_04_29_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.